

الرسالة

[ص 216] وما لم يوجد فيه إلا الاختلافُ : فلا يعدو أن يكونَ لم يُحفظْ مُتَقَصِّى كما وصفتُ قَبْلَ هذا فَيُعَدُّ مُخْتَلِفًا وَيَغِيبُ عَنَّا مِنْ سَبَبِ تَبْدِيئِهِ مَا عَلِمْنَا فِي غَيْرِهِ أَوْ وَهَمًّا مِنْ مُحَدِّثٍ .

ولم نجدْ عنه شَيْئًا مُخْتَلِفًا فَكَشَفْنَا : إلا وجدنا له وجهًا يحتمل به ألا يكونَ مُخْتَلِفًا وأن يكونَ داخلًا في الوجوه التي وصفتُ لك .

أو نجدُ الدلالةَ على الثابتِ منه دون غيره بِتَثْبُوتِ الحديثِ فلا يكونَ الحديثان اللذان نُسبَا إلى الاختلافِ مُتَكَافِئَيْنِ فنَصِيرُ إلى الأثباتِ مِنَ الحَدِيثَيْنِ . أو يكونُ على الأثباتِ منهما دلالةٌ مِنْ كتابِ [أو سنة نبيه أو الشَّوَاهِدِ التي وَصَفْنَا قَبْلَ هذا فنصير إلى الذي هو أَقْوَى وَأَوْلَى أَنْ يَثْبُتَ بالدلائلِ .

ولم نجدْ عنه حَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ إِلَّا وَلهما مَخْرَجٌ أو على أَحَدِهما دلالةٌ بأحدِ ما وصفتُ : إما بِمُوافَقَةِ كتابِ [ص 217] أو غَيْرِهِ من سنته أو بعض الدلائلِ .

وما نهى عنه رسولُ [فهو على التحريمِ حتى تَأْتِيَ دلالةٌ عنه على أنه أراد به غَيْرَ التحريمِ